أطروحة لأحد دعاة الإحياء الخلصاء

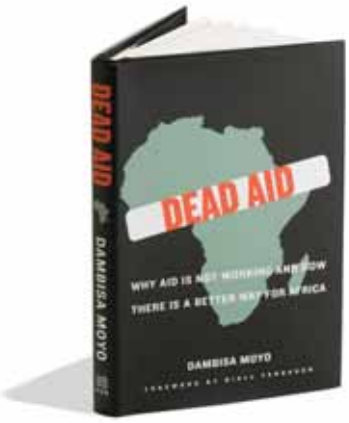

Dambisa Moyo

Dead Aid

المعونة العقيمة

Why Aid Is Not Working and How There is a Better Way for Africa

لماذا لاتجدى المعونة وكيف إيجاد سبيل أفضل لأفريقيا

Farrar, Straus and Giroux, New York, 2009, 188 pp., $24.00 (paper).

لم يقل هجوم دامبيسا مويو على منظومة المعونة الذي نوقش على نطاق واسع– خلافا لما قد يكون وصل إليك– مطلقا بضرورة إنهاء كافة أنواع المعونة خلال خمسة أعوام. وتطرح مويو قضية بلاغية حول نتائج الإيقاف السريع لكافة المعونات، لكن صفحة ٧٦ من الكتاب توضح توصياتها الفعلية: التركيز بدرجة أكبر كثيرا على استخدام المعونة لتشجيع آليات التمويل غير القائم على المعونة، بحيث تقل المعونة بالتدريج لنصل في النهاية إلى «عالم خال من المعونات».

ولتقرير ما إذا كان الكتاب مقنعا، علينا أن نفهم أنه لا يتناول كيفية تنمية أفريقيا؛ لكنه يتحدث عن أي آليات التمويل تؤدى إلى نتائج تنمية أفضل في أفريقيا. تعرف مويو المعونة بأنها التمويل المنظم للأموال إلى الحكومات، عن طريق الهبات أو القروض الميسرة– مع استبعاد المعونات الإنسانية، والطارئة والمساعدة الخيرية التي تقدم مباشرة إلى المحتاجين. إن مهمتها هى إيضاح أن المعونة بهذا التعريف لا يمكنها أن توسع كثيرا الفرص الاقتصادية للأفارقة العاديين، وأن مجموعة من آليات التنمية المالية البديلة هي وحدها القادرة على أن توسع إلى حد كبير الفرص الاقتصادية أمام الأفارقة العاديين.

وقد خرجت بثلاثة أشياء بعد قراءتي للكتاب: اتهامه لمنظومة المعونة هو إسهامه الأكثر إقناعا والأقل جِدة، وبديله المقترح لمنظومة المعونة هو الأكثر جِدة والأقل إقناعا. ولهذين السببين فإن الأهمية الرئيسية للكتاب – وعلى نحو ملائم – ليست مستمدة مما كتبت عنه ولكن من شخص من كتبه. وسوف نوضح كلا من هذه النقاط.

أولا، يشن الكتاب غارة جوية قاسية على العديد من الأساطير والعيوب العميقة لمنظومة المعونة. وتلك الاتهامات صحيحة بصفة عامة بقدر ما وقيمة أيضا. وسأذكر بضعة منها فقط. فلم يكن لدى المانحين أساس كبير لتطبيق الدروس المستفادة من مشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا الغنية، لتغير قارة فقيرة. وكثيرا ما فشل المانحون في اختراع آليات المعونة التي تعاقب بدقة ومصداقية الفشل في تحقيق النتائج فعلا أو الحد بصورة يعول عليها من المعونة المقدمة للأنظمة الفاسدة. وكانت أزمة الديون الأخيرة علامة على افتقار المانحين إلى طابع الإيثار اللازم للإعفاء من الديون أكثر منها علامة على أن الجولات السابقة للتنازل عن الديون قد فشلت في أن تمس لب المشكلة الأساسية. إن حفز المعونة بالترهيب والترغيب لا يتفق ودعم الخضوع للمساءلة الصارمة عن النتائج. ولدى صناعة المعونة حافز واضح إلى تصوير أفريقيا باعتبارها بلا حول ولا قوة، وهى صورة تقوض مباشرة جهود اجتذاب الاستثمارات الخاصة.

وقد أصابت تلك الهجمات الصاروخية الهدف لسوء الحظ. لكنها ليست جديدة بالطبع: فقد تمت إثارة تلك النقاط من قبل وعلى نطاق واسع، كما تشير مويو، في كتب أقبل عليها القراء لأمثال بيتر بوير، ويليام إيسترلى، ونيكولاس فان دى وال، وإيبرهارد روس، وديفيد سوج، وغيرهم كثيرون. ومن ثم تتمثل قيمتها هنا في تذكير العالم بصوت مرتفع بأن الكثير من المشكلات التي تُركت عادة خارج المناقشة المهذبة تظل دون حل – وتستحق سرعة النظر فيها مجددا.

ثانيا، يقترح الكتاب أربعة طرق بديلة لتمويل التنمية في أفريقيا. وهنا يصبح بمثابة مقارعة للأفكار جديدة وسباقة. لكن الكتاب يتعثر باعتباره مخططا للسياسات لأنه لا يقترب من تقديم دليل كاف على أن التغييرات الكاسحة التي يوصى بها في آليات التمويل سوف تحسن بصورة كبيرة نتائج التنمية. وحتى إذا كانت تلك التغييرات سليمة، فإن العرض لا يوضح ذلك.

- تقترح مويو أن يحصل المزيد من البلدان الأفريقية والأنشطة التجارية على تقييم للسندات وعلى فرص للاستفادة من أسواق السندات الخاصة. ولا يسمع القراء أن الكثير من بلدان أفريقيا الصغيرة والفقيرة ـ بما فيها بنن، مالي، ملاوي– لديها بالفعل تصنيف ائتماني مستقل من فيتش أو ستاندرد آند بور (وهى تصنيفات ائتمانية مدفوعة القيمة ـ إحم! ـ من قبل الوكالات المانحة، حسبما أشار تود موس). وإضافة إلى ذلك، فليس من الثابت يقينا أن موجات رؤوس الأموال الخاصة الكبيرة تنطلق بمجرد إصدار تصنيف ائتماني لأحد السندات. ويشير البحث الذي أجراه ديليب راثا إلى أن معظم الاختلاف في التصنيف الائتماني للبلدان غير المصنفة ائتمانيا يمكن التنبؤ به بسهولة من المعلومات القائمة والمتاحة دون مقابل عن تلك البلدان، ومن ثم فمن الواضح أن عملية التصنيف الائتماني في حد ذاتها تنبئ المستثمرين بالقدر الكبير عما لا يعرفونه بالفعل. وإحدى حالتي النجاح اللتين يقدمهما الكتاب عن النجاح في اجتذاب التمويل بالسندات على نطاق واسع– الغابون (ص ٩٣)– تأتى للأسف في مؤخرة ١٢٪ من بلدان العالم في «محاربة الفساد» طبقا لمشروع البنك الدولي عن الأمور المتصلة بالحوكمة. ولا يتفق هذا مع أطروحة الكتاب المتشددة عن أن «المعونة هي المشكلة» وأن الأشكال الأخرى من التمويل تحل «المشكلة».
- يشيد كتاب المعونة الميتة بالحكومة الصينية لدعمها للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، مقترحا أن يحذو المانحون الآخرون حذوها دون أن تعوق معونتهم الاستثمار الأجنبي المباشر. ويحق للقارئ أن يفكر فيما أوردته مويو من أدلة تبين أن ٧٨٪ من سكان تنزانيا يعتبرون نفوذ الصين مفيدا، بينما ينظر ٣٦٪ منهم إلى الولايات المتحدة بهذه الطريقة. لكن عمليات الإشادة بالصين تحيرنا. بإثارة أسئلة أخرى: لماذا لا تلحق تدفقات المعونة الكبيرة من الصين المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر نفس الضرر المزعوم الذي تحدثه المعونات الأخرى؟ وإذا كانت المعونات الغربية قد أعاقت الاستثمار الأجنبي المباشر للغرب فلماذا لم تعق المعونة الصينية الاستثمار الأجنبي المباشر للصين؟ لكن من الأفضل في المناقشة التركيز على ما تحقق من نجاحات محدودة وتحديات رئيسية في تجربة المحاولات المتواصلة لتشجيع الاستثمار

الأجنبي المباشر، مثل تلك الخاصة بوكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف أو مؤسسة الاستثمارات الخارجية الخاصة في الولايات المتحدة.

● توصي مويو بأن توقف البلدان المانحة الإضرار بالصادرات الأفريقية، بالحد من دعمها المبذر للمنتجات الزراعية مثل القطن والسكر. وهذا أمر محمود، لكن الشواهد واهنة على أن خفض الحواجز التجارية المتبقية سيكون له تأثير كبير في أفريقيا. وقد أشار كل من نانسي بيردسول، ودانى رودريك، وآرفان سوبرامانيان إلى أن خفض قيمة العملة في ١٩٩٤ في ١٤ بلدا أفريقيا – الذي ضاعف على الفور القيمة المحلية لكافة الصادرات – قد حقق القليل من الحد المستدام للفقر لمزارعي القطن في بلدان غرب أفريقيا.

● أخيرا، توصي مويو بحشد رؤوس الأموال الأفريقية– مثلا بالتوسع في الائتمان متناهي الصغر وخفض الرسوم على إرسال تحويلات العمال الدولية. إن تلك الأفكار الجيدة المقنعة للتمويل تستحق المزيد من الاهتمام، إلا أنه مرة أخرى من غير الواضح هنا أيضا مدى قدرتها على تحسين نتائج التنمية. وقد أوضح جوناثان ميردوك ودافيد رورمان أنه بالرغم من حالة الانتشار الواسع للائتمان متناهي الصغر في دوائر التنمية، فلا يزال الدليل على حجم تأثيراتها في مكافحة الفقر نادرا على نحو غريب. كما أن خصم بضع نقاط مئوية من تكلفة إرسال التحويلات النقدية سيكون له تأثير محدود على تدفق التحويلات إلى أن يسمح المزيد من البلدان بحرية التنقل للأفارقة – كأن تطبق الجماعة الاقتصادية لبلدان غربي أفريقيا فعلا البروتوكولات الشرعية لحرية تنقل العمل، أو وسعت البلدان المانحة الغنية فرص عمل الأفارقة لديها بصفة مؤقتة.

وبالرغم من ذلك هناك نقاط مضيئة في توصيات الكتاب: فريادة إصدار «السندات الجماعية» يمكنها تجميع رأس المال للعديد من البلدان الصغيرة، مع تجميع المخاطر وخفض الحواجز أمام المعاملات التجارية، على نمط صندوق تنمية البنية الأساسية الجديد لعموم أفريقيا الذي أعدته جنوب أفريقيا. ويتطلب الأمر زيادة الاهتمام بتوفير البنية التحتية الأساسية التي تحتاجها أفريقيا لتحقيق التكامل الدولي، مثل إنشاء وصيانة الطرق الأساسية وخطوط الطاقة.

والشيء المشترك بين تلك النقاط المضيئة هو أنها تتصدى مباشرة لتحديات التنمية الأساسية للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء: إن اقتصادا أصغر بكثير بلغة الدولارات من اقتصاد مدينة شيكاغو الأمريكية قد تم تحطيمه إلى ٤٨ بلدا منفصلا. واقتصاد شيكاغو لن يمكنه مقاومة مثل هذا المصير بدون آليات جريئة للتمويل وغيره لكي تعمل مجاوراته معا. وتعمل السندات الجماعية، والطرق والهجرة في هذا الاتجاه بالنسبة لأفريقيا.

«الذى أضعف الكتاب بدرجة كبيرة وجود العديد من البيانات البالغة القوة بدون أدلة تبررها»

والذي أضعف الكتاب بدرجة كبيرة وجود العديد من البيانات البالغة القوة بدون أدلة تبررها. إن إصراره الفولاذي على أن المعونة «ضمان لفشل الاقتصاد» يصعب مواءمته مع حقيقة أن العديد من البلدان الأفريقية التي حصلت على ما يزيد على ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في صورة معونة قد أظهرت نموا حقيقيا قويا خلال العقد الماضي بما في ذلك غانا، تنزانيا، مالي، بوركينا فاسو، موزامبيق، وأوغندا، وكما لاحظ العديد ممن استعرضوا الكتاب، فإن الكتاب كان يحتاج إلى مراجع أفضل للحقائق وهو يتضمن العديد من الأخطاء غير الموفقة: فهو يزعم، مثلا أن «حقيبة مانحي المعونة لأفريقيا بدأت تتقلص ببطء»، بينما تذكر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تدفق المعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء قد تضاعف تقريبا فيما بين ١٩٩٧، و ٢٠٠٧ حيث ارتفع من ٣٢ مليار دولار إلى ٥٨ مليار دولار.

ثالثا، بالرغم من أوجه قصوره الأساسية، فإن أحد الأسباب الداعية للاهتمام بالكتاب هو أنه من إعداد أحد الأفارقة. وتلك الملاحظة تصعب مناقشتها– فهي حقيقة تصرخ بصوت عال في أولى جمل مقدمة الكتاب التي كتبها الأكاديمي البارز نيل فيرغسون. وعلى نسق كتاب كوامي نكروما «ضرورة توحد أفريقيا» الذي صدر منذ نصف قرن مضى، فإن كتاب «المعونة الميتة» يتهم بصورة فعالة وبعمق فشل المنظومة الدولية الحالية في النهوض بالتنمية في أفريقيا. وأيضا مثل نكروما، تعبر مويو عن أحد مصادر الإحباط الفعلية واسعة الانتشار بين الأفارقة. حول الغرب لهم حتى وإن تعثرت بشأن البدائل المحددة التي تقترحها للسياسات المضطربة في الماضي. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن كتابي نكروما ومويو يحتفظان بقيمتهما لأنهما قدما عرضا سليما للصورة الكبرى: إن التنمية الأفريقية هي أساسا في أيدي الأفارقة، وتواجه محاولات الأجانب لدعمها القيود الموروثة، وتلك الملاحظات أكثر إقناعا عندما تصدر عن أحد الأفارقة.

وإحدى أهم القضايا المثيرة للاهتمام التي يطرحها الكتاب، لابد أن تكون إذن قضية تنأى عن كيفية تمويل التنمية الأفريقية: لماذا يرى الغرب أن قلة قليلة من التحليلات النقدية المتعمقة للمعونة والتنمية كتبها أفارقة ويرفعون صوتهم بها؟ تلك الدراسات موجودة دون شك– بما في ذلك العمل الذي قام به بينو نودولو، وأوغستين فوسو، ونغوزى أوكونغو– أويلا، أندرو ميوندا وكثيرون غيرهم– لكنها أقل من اللازم وغير معروفة على نطاق واسع في الغرب. وربما كان الطلب عليها محدودا: فالوكالات الغربية والمحررون الغربيون يفضلون مؤلفي الغرب. وربما كان العرض محدودا: فالأفارقة النابهون الباحثون عن مستقبل مهني أفضل يترددون في انتقاد الوكالات المانحة التي ستكون هي الممول أو العميل بالنسبة لهم. وربما يوجد العديد من الأسباب الأخرى.

والأمر الواضح هو ضرورة سماع المزيد من الأصوات الأفريقية حول تلك القضايا الخطيرة. وفي هذا العام، كشفت مؤسسات هيوليت وبيل وميلندا غيتس عن برنامج واسع النطاق لدعم ٢٤ من مراكز البحوث والفكر حول السياسة في كافة أنحاء أفريقيا – وهى خطوة مهمة في كسر الحواجز بين أفكار التنمية الأفريقية والعالم. وآمل أن يسهم التفكير النقدي الذي تغرسه وترعاه في الإسهام في توسيع دور الأفارقة في تلك المناظرة الحيوية.

مايكل كليمنس
زميل باحث
مركز التنمية العالمية

رعاة خلصاء للمعيار المنخفض

Eduard Brau and Ian McDonald, editors

Successes of the International Monetary Fund

قصص نجاح صندوق النقد الدولي

Untold Stories of Cooperation at Work

قصص لم ترو من قبل عن مشروعات تعاون مثمرة

Palgrave Macmillan, New York, 2009, 231 pp., $34.95 (paper).

هذه المجموعة من المقالات المثقفة والمفيدة من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي والتعليقات المتصلة بها إعداد المراقبين المهتمين. وتوفر المجموعة زادا إضافيا لمؤيدي الصندوق أكثر مما توفره لمنتقديه سواء اليساريون الذين يرون أن الصندوق له موقف بالغ التشدد في وصفاته السياسية، أو اليمينيون الذين يرون أنه شديد التساهل أو مضلل في وصفاته السياسية.

ويتضمن الكتاب ست دراسات حالة للمساعدة المالية للصندوق هي كوريا ١٩٩٨، وبولندا، ١٩٩٠–٩٠، وتركيا ١–٢٠٠٢، وتنزانيا ١٩٩٥–٢٠٠٧، والبرازيل ٢٠٠٢، وأوروغواي ٢–٢٠٠٣. ويحتوى كل فصل على تعليق أحد الأشخاص إما من المشاركين أو المراقبين ذوى الصلة بالبرنامج أو النشاط. وتضيف التعليقات قيمة للكتاب، لكنها ليست عمليات نقد موضوعية كاملة. ولتحقيق الإفصاح الكامل فإنني قد شاركت، أو كنت مراقبا عن كثب، في أربع من الحالات القُطْرية الست (فيما عدا تنزانيا وأوروغواي) وكافة الأنشطة ذات الصلة.

وتتمثل القيمة الرئيسية في تلك المقالات الست في التركيز على القرارات المهمة الصادرة عن سلطات البلدان وعن الصندوق. وفي خمس من الحالات الست، جاءت الواقعة الموصوفة في نهاية سلسلة من البرامج والتفاعلات التي استمرت لفترة طويلة دون التوصل للنجاح بين البلد والصندوق. ولا يعترف المؤلفان تماما بهذه الحقيقة في كل حالة من الحالات. والاستثناء الأساسي هو حالة أوروغواي، بالرغم من أن الأمر يمكن أن ينطبق أيضا على برنامج التحول لبولندا. كما أنني صدمت بمفارقه في دراسة الحالة التنزانية. فالصندوق يعزى إليه الفضل في تقديم ٤٠٠ مليون دولار دعما ماليا خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٥ لتنزانيا وفي إسقاط الدين المتبقي عليها للصندوق في ٢٠٠٦.

وثلاث من المقالات التي تتناول أنشطة الصندوق هي مقالات وصفية بدرجة كبيرة، الأمر الذي لا يقلل من الفائدة الشاملة لها بالنسبة لمن لم يعايشوا تلك الفترة أو لا يتذكرون بوضوح أحداث فترة التسعينيات. ويقدم المقال عن آفاق الاقتصاد العالمي لموظفي الصندوق بصورة مفيدة فترة تاريخية أطول تبدأ في الثمانينات. إلا أنها أكثر إشادة بالذات من المقالات الأخرى ونتيجة لذلك فهي أقل إقناعا. وإذا ما نظرنا إلى دراسات الحالات كمجموعة، فإنها تصور تشكيلة واسعة من القضايا الاقتصادية، والمالية والسياسية التي تظهر مع البرامج التي تتلقى دعما ماليا من الصندوق. وقد يواجه القارئ بعض المشكلات لإثبات الرأي القائل بأن الصندوق يستخدم سكينا مشحوذة لتصميم البرامج التي تتلقى دعم الصندوق.

وتدفع المقالات القارئ إلى التفكير في معنى «النجاح» بالنسبة لبرامج الصندوق. ويحدد المحرران نجاح الصندوق بأنه القيام «بإسهام إيجابي مهم»، والذي يعتبر مقياسا منخفضا نسبيا، كما يتأملان أيضا الحقائق المتعارضة مع الدعم المالي للصندوق. وفي ظل غياب مثل هذا الدعم، كانت النتائج الاقتصادية والمالية العاجلة للبلد، احتمالا بالنسبة لجيرانها، وربما أيضا بالنسبة للعالم معاكسة بدرجة أكبر. وقد تثير احتمال أن تكون بعض البلدان حصلت بدلا من ذلك على دعم مالي من أصدقاء وحلفاء، لكن بدون إجراء إصلاحات السياسة التي تحقق النجاح الشامل.

وتنطوي المقالات والتعليقات ضمنا، وأحيانا صراحة، على اختبار ثان لنجاح الصندوق: هل كان يمكن أن تكون مشورة السياسة من الصندوق أفضل؟ في معظم الحالات تقريبا، فإن الجواب هو نعم، كما يلاحظ المؤلفان عادة، خاصة في حالة أوروغواي، لكن ذلك اختبار صعب جدا للحكم على الاستجابة لأية أزمة. والرسالة العالمية لدراسات الحالات الست تلك هي أهمية «الملكية». فالبرنامج ينتمي إلى سلطات البلد، وهى تجاهد لتشكيل وتملك محتواه. وكوريا هي الاستثناء من هذا النمط، حيث لا يزال الرأي العام ينظر للواقعة باعتبارها «أزمة للصندوق» وليس أزمة لكوريا. بيد أنه حتى في هذه الحالة، وإلى أن وضعت الحكومة الكورية الجديدة برنامجها، لم تكن السلطات المالية في بلدان أخرى راغبة في صب المزيد من التمويل إلى كوريا عبر الصندوق ومن ثم عبر الباب الخلفي إلى الدائنين الأجانب لكوريا.

إن رسالة الكتاب عن الصندوق في الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، والتي اعتمدت بصفة خاصة على حالة البرازيل وأوروغواي، هي عن أهمية مرونة صندوق النقد الدولي، واستعداده لتحمل المخاطر، وأنه جاهز ماليا للاستجابة على نطاق ملائم لاحتياجات البلد وظروفها.

وعن إصلاح الصندوق، فإن الرسائل المستخلصة من هذا الكتاب تدعو للإحباط إلى حد ما. ويذكر مقال توم دوسون المختصر القراء بأن ممثلي البلد في الصندوق يتحكمون في شفافيته وخضوعه للمساءلة. فعلى سبيل المثال، فإن الأعضاء في نهاية المطاف هم الذين يحددون القواعد التي تحكم الكشف عن وثائق المجلس التنفيذي وبالمثل ما ينشره الصندوق، بدرجة كبيرة، حول بلدانهم. كذلك يلاحظ تشارلز إينوك في مقاله القصير عن شفافية البلدان، أنه منذ وضع معيار نشر البيانات الخاصة في ١٩٩٩، تردد الأعضاء في رفع سقف الحرية بدرجة أكبر في هذا المجال.

وإجمالا، فربما يكون المؤلفون قد أحجموا عن التصريح بكل انتقاداتهم الموجهة للصندوق، لكنهم يقدمون رؤى ثاقبة بشأن هذه المؤسسة العالمية المحورية ينتفع بها كل مهتم بدراسة تطورها دراسة جادة.

إدوين ترومان
زميل أقدم في معهد بيترسون
للاقتصاد الدولي

الكتب
سابق عصره

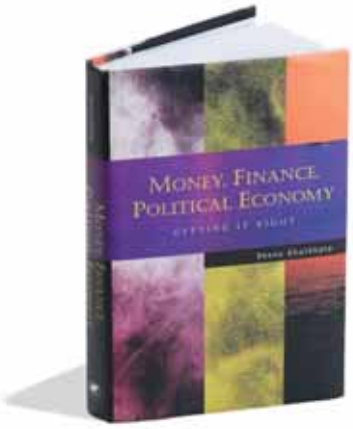

Deena Khatkhate

Money, Finance and Political Economy

النقود والتمويل والاقتصاد السياسى

Getting it Right

تصويب المسار

Academic Foundation, New Delhi, 2009, 385 pp., $39.95 (cloth).

«نعيش» الحياة بالتطلع إلى الأمام، لكن يتم فهمها بالعودة إلى الماضي»، عبارة كتبها الفيلسوف كير كجارد. وهذه المجموعة وهى تجربة حياة للاقتصادي الهندي دينا خاتخيت ويمكن فهمها باعتبارها عملا من أعمال التمرد ضد الكثير من تراثه الثقافي: الاشتراكية والتخطيط المركزي، الاقتصادات الكلية الكينزية، ونظرة سلبية لعلاقات الشمال– الجنوب. تقدم تلك المقالات، بدلا من ذلك، دفاعا حماسيا (لكنه انتقادي) عن الرأسمالية والأسواق، تؤمن بالاقتصاد الكلى وبالمثل بمذهب فريدمان باعتباره يعتنق تفكير كينز، ويدعو إلى نهج بناء للعلاقات بين البلدان النامية والمتقدمة.

وآخر تلك الموضوعات توضحه أفضل المقالات المثيرة للجدل في المجموعة، وهى عن استنزاف العقول– هجرة العمال المهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. في هذه المقالة التي نشرت في مجلة التمويل والتنمية في ١٩٧١، تحدى خاتخيت النظرة السائدة لاستنزاف العقول بوصفه شرا، وشكلا من أشكال المعونة من الفقراء إلى الأغنياء. وأوضح أنه نظرا لأن معظم الهجرة تحدث من البلدان النامية التي لديها عرض زائد من العمال المهرة، فإن ذلك يمثل صمام أمان اجتماعي للبلدان الفقيرة. ولأن استنزاف العقول يشجع على «التخصيب المتبادل للأفكار» بين العمال المهرة من البلدان الفقيرة ومن البلدان الأكثر غنى، فقد يمثل استثمارا مرغوبا فيه».

وهناك أمثله على أن التنبؤ قارب التحقق، مثل نجاح صادرات برامج الكومبيوتر من بلدان مثل الهند وأيرلندا وإسرائيل إلى البلدان الأكثر تقدما. وأوضح أشيسن أرورا، الأستاذ في جامعة كارنيغي ميلون، أن هذا النجاح يرجع في جانب منه إلى «جيش الاحتياط من المهندسين والعلماء العاطلين جزئيا في تلك البلدان (والذين) سبق أن هاجروا إلى الولايات المتحدة وإلى المملكة المتحدة». وقد اكتسب أهل الشتات هؤلاء من خلال عملهم بالخارج خبرة بممارسات الأعمال لعملائهم في المستقبل– وتحول استنزاف العقول الذي تم قبل إلى كسب للعقول، كما توقع خاتخيت.

وتشمل المقالات الأخرى عن علاقات الشمال– الجنوب في الكتاب، واحدة عن «الصراع والتعاون في منظومة النقد الدولية». وتتوقع المقالة التي كتبت في ١٩٨٧ الكثير من إصلاحات صندوق النقد الدولي وغيره من الوكالات الدولية – مثل إعطاء «صوت أكبر» للجنوب في اتخاذ القرار – التي تمت أو التي أصبحت على رأس جدول الأعمال. ولا ريب أن خاتخيت، كان، من بين الكثيرين الذين قدموا مقترحات مماثلة. لكنه، كما يلاحظ في مقدمة الكتاب، «تلقى بعض نيران المدفعية المضادة» عن تلك المقالة نظرا لأنه كان يعمل في صندوق النقد الدولي في ذلك الوقت، وعلى أية حال، سرعان ما ترك خاتخيت الصندوق، بعد عقدين من العمل فيه، وأصبح محررا للمجلة الأكاديمية «التنمية العالمية».

قبل التحاقه بالصندوق، عمل خاتخيت لأكثر من عقد– من ١٩٥٥–١٩٦٨– في بنك الاحتياطي الهندي، وهو البنك المركزي للبلاد. ومن ثم، لا يثير الدهشة أن يكون الموضوع الرئيسي الثاني للمقالات هو دور السياسات الاقتصادية الكلية والمالية في دعم النمو الاقتصادي. وفي فترة الخمسينيات من القرن الماضي، دافعت وجهة النظر الكينزية عن تحمل العجز المالي لدعم النمو في البلدان النامية. وكان المبرر هو أنه نظرا لوجود موارد عاطلة جزئيا في تلك الاقتصادات، فإن الإنفاق الحكومي الكثيف قد يؤدى إلى استخدام تلك الموارد دون إطلاق عنان تضخم. «تقدم تلك المقالات دفاعا حماسيا (لكنه غير نقدي) عن الرأسمالية والأسواق». ومع ذلك، يكتب خاتخيت أن الأدلة السلبية حول التأثير الفعلي

«تقدم تلك المقالات دفاعا حماسيا (لكنه غير نقدى) عن الرأسمالية والأسواق.»

للإنفاق الحكومي أقنعته بأن «كل ما حدث نتيجة اللجوء المكثف للعجز المالي كان هو التضخم، وانخفاض الدخل، والادخار والاستثمار». كذلك اختلفت آراء خاتخيت حول السياسة النقدية عن وجهة النظر الكينزية في الستينيات من القرن الماضي، التي تؤكد الحاجة إلى قواعد لإرشاد البنك المركزي بدلا من إعطائه حرية للتصرف أكثر من اللازم. وهناك موضوع ثالث هو الرطانة مقابل حقيقة الاشتراكية والتخطيط المركزي. وقد وجه خاتخيت اللوم للاشتراكية لمحاولتها تقديم كل من النمو والإنصاف دون أن تحقق أيا منهما. والمشكلة الفعلية في البلدان النامية، كما يقول، ليست في التوزيع غير المتوازن للدخل لكنها «في تحسين مستوى جموع الشعب كلها، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بالنمو الاقتصادي السريع». كانت تلك الآراء بعيدة عن التيار الرئيسي عندما كتبها خاتخيت في ١٩٧٨. ومع ذلك فهو ليس مدافعا جامدا عن الرأسمالية والأسواق الحرة. وحول حرية تنقل رأس المال، على سبيل المثال، تقترب آراؤه من تلك الخاصة بمواطنته جاغديش باغواتي التي تجند التزام نهج حذر، آخذا في الاعتبار الأدلة على أن التحرير المتعجل للاقتصاد يمكن أن يؤدى إلى أزمات مالية.

تشارلز كولينز
وبراكاش لونجاني
نائب مدير إدارة البحوث،
مستشار، إدارة البحوث، صندوق النقد الدولي